القسم الاول

تثنية الحج الى اعتاب العلامة الخطي

● مسعود محمد ●

من الفروض الثقيلة على طبعى ان يدفعنى الأضطرار الى التعليق على ما قد يرد به الكتاب على بعض ما اكتب فانى أوثر ترك موضوعى المعترض عليه والاعتراض المثار بوجهه الى رأى القراء وحسن تفهمهم كى يختاروا مايوافق قناعتهم أو مزاجهم من طرق المناقشة أو وجهى المسألة ولااظن ان الأرض تميل عن مدارها اذا لابس الخطأ رأى القراء فى اشياء هامشية كالتى تنشغل بها أقلامنا فى العادة و لذلك ندر الندرة كلها أن أوالى ما قد يتبع كتابتى من ردود واعتراضات مجانيةً للصواب فى نظرى . ورغم علمى بجريان العادة على اعتبار آخر الناطقين فى المحاورات والمناظرات هو المنتصر وأن الساكت بعد الاعتراض عليه هو المنهزم فانى استمرئ السكوت ممزوجاً بشئ من الأسى على وهم القارئين بان السكوت دليل الهزيمة . ولى فى هذه الشرعة فضل سلوان يضاف الى الطمأنينة المتأتية من الانقياد لحكم الطبع هو أنه لايصح فى آخر المطاف الا الصحيح مهما تراخى به الزمن فاذا تأصل فى النفس تقبل الصحيح على علات الملابسات فقد استوى ان يكون الصحيح فى هذا الجانب أو ذاك شريطة ان ان يتم ذلك بدون آثار سلبية جانبية كالتشنج فى النفوس وغلبة الاحساس الزائد بالذات المؤدية الى الأصرار على الرأى بوجه البديهة والبرهان والا انقلبت محاولات التوصل الى الحق ضد نفسها بحفر اخاديد صعبة العبور لم تكن موجودة بين المتحاورين قبل انبعاث التعدد فى الآراء . لقد قال امير الشعر «احمد شوقى» على لسان أحد شخوص مسرحيته «مجنون ليلى» :

اختلاف الرأى لايفسد للود قضية

وهو كلام شاعرى جميل فى ذاته وتام الجمال فى موضعه من المسرحية ولكنه داخل فى باب الموعظة الحسنة و ملتصق بنية الخير لعموم الناس فالنفوس مطبوعة على النفرة مما يعارضها وقد تضطغن لأوهى اشارة غير مستحبة لديها ، وشتان مابين (اختلاف الرأى) و (اتفاق الرأى) فى اسباب دوام الود .. ونحن اهل الشرق نسارع الى التباغض على حين اتفاقنا فى الآراء وكان الله فى عوننا ونحن مختلفون .

وبافتراض ان نفساً بشرية جاهدت حتى قهرت كل نزغ للانانية فاستوى عندها حق لها مع حق عليها فستبقى وينبغى لها ان تبقى مستريحة الى صواب رأيها بأكثر من استراحتها الى تصويب يأتيها من فاعل خير : فهى اذا كانت فى تفضيل صوابها على تصويبها إنما تفضل الحلو على المر بحكم الطبع والبديهة فقد بقى لها فوق ذلك رافد اعتبارى جليل فى تفضيل الصواب وهو ان التصويب فى حد ذاته اشهار الأفلاس لمنطق كان خاطئاً وعقيماً فى طول الزمان السابق على التصويب ، وهو خسران عظيم .

وللقارئ أن يستشف مما سبق بيانه أنى خطوت مديات فسيحة فى مجاوزة الحوافز الذاتية فيما اكتب مسترسلا أو مستدركا أو معقباً أو مصوبا فانه على قدر وضوع الرؤية فى مآتى الأشياء يقل دخل الاحاسيس العاطفية فى بناء الموقف

تجاهها . فانا اذ اعود اليوم الى محراب ذكر العلامة الخطى فقد سلكت اليه سبيلا هى غير السبيل المعتادة فى الدفاع المشروع عن الرأى المعترض عليه ولو سلكتها ما اعتورت التهمة ساحتى ، وإنما جئت أطرق بابه طرق المستأذن فى تسليم أمانة حفظتها الأيام مستودعة ذمم ناس حفاظ للوديعة أبرياء النية من ظن السوء . ولولا غاية فى نفس يعقوب لكنت خليقاً أن أسبق يومي هذا بسنين فى مخالصة أمرضنى كتمها وسأكشف للقارئ عما قليل ماذا غلّ يدى وحبس لسانى عن بيان ينجوبه ضميرى من ثقل السكوت عن حقيقة محرجة شبيهة بالذى عناه الشاعر الفارسى [اظنه حافظا الشيرازى] حين قال ما معناه : أضم فى قلبى سرا عجيبا اذا قلته حرق لسانى واذا صنته خشيت ان يحرق نخاع عظمى ... فليس لى الا ان اتمثل بصدر بيت لشوقى قاله على لسان ليلى فى بعض مواضع مسرحيته :

انا بين اثنتين كلتاهما النا ..

رفلا تلحنى ولكن أعنىّ

فالى ارواح راحلينا الخالدين ممن كتمت عليهم ومن كشفت منهم ما ينهض به طاقة النطق من الأعتذار والأستغفار ، ورب صفحة تسوّد بالحبر فى تسطير الحقيقة الناصعة جاء صدقها كفيلاً برفع الحرج وشفيعاً للمتحرج فيما كتم وفيما كشف .

وللقارئ فيما يلى من سطور أن يرى بنفسه اين وجه الحقيقة في حيثيات الفتوى الصادرة من الخطى و النية الكامنة وراءها فهى أوضح من ان يخطئها النظر أو تحتمل تأويلا وتمحلاً وإليه البيان :

الأستاذ عزالدين ملا أفندى ينتمى من جهة الأم الى أسرة المير محمد الملقب و المعروف عند الكرد بالـ (پاشاى كۆره ـ الأمير الأعور)فهو ابن كريمة عبدالله مخلص بك ابن اسعد بگ ابن رسول پاشا الأخ (الشقيق كما أظن)للمير محمد فهو اذ يشهد بما عنده فى قصة الفتوى يكون فى مقام الشخص المذكور فى قصته يوسف حين اختلف الرأى حول براءته من تحرشه بامراة العزيز فنقل القرآن منه مايلى : «وشهد شاهد من اهلها ان كان قميصه قد من قبل ..» الى نهاية الآية . فلننظر ماذا تقول شهادة الأستاذ عزالدين : هل تقول ان قميص يوسف «قد من قبل» فتثبت جريمته ام انه «قد من دبر» فتظهر براءته؟

وشهادته شهادة عيان و سماع فى مجلسها ، اثبتها في رسالة منه خاصة بى‌و سردها شفاها فى اكثر من مناسبة فهو يقول ان المرحوم السيد حسين حزنى مكريانى اهدى الى ملا افندى نسخة من كتابه (ميرانى سوران) فى واحدة من زياراته المعتادة له بمسجد القلعة الجامع . وبعد ذلك بأيامٍ زار ملا افندى فى بيته بضاحية (باداوة) أربيل وكان ملا افندى قد طالع الكتاب المذكور خلال تلك الفترة فلما التقيا قال للمرحوم حزنى المكريانى فى لهجة عتاب : ياسيد انت تعلم أن فتوى الخطى صدرت بموافقة الپاشا فكيف تسكت فى كتابك عن هذه الحقيقة فانى سمعت من عبدالله مخلص بك ينقل عن أبيه وجده رسول پاشا ان الفتوى صدرت بموافقة الجميع [اى جميع اسرة الپاشا] و ماهى بخافية عليك ياسيد .

هذا كلام ملا افندى للمكريانى وقد جاء مطابقاً ومصدقاً لما كان شايعا قبل صدور كتاب (ميرانى سوران) من ان الفتوى الملعونة لم تنبعث هكذا من ذات نفسها مثل كمأة الربيع ولا نزلت كالصاعقة من بروج الخيانة . ولئن كان من الصعب على من انساقوا الى اتهام الخطى ان يرجعوا عن رأى استأنسوا به و توافق مع وجهة نظرهم فى المنابع المنتظرة للخيانة فلقد كان اولئك الناس أحرياء أن يجدوا صعوبة أشد فى بلوغ رجل معمم من مراتب الجرأة والتحدى أن يجاهر بالخيانة أميراً مشهوراً بالحرص على امارته وجيشاً متحفزاً للفداء فالخائن لايكون جريئاً فى كشف خيانته فاذا كان مافعله الخطى فى فتواه بمواجهة الكل قائداً وجيشاًو شعبا قد جرى على تلك الصورةالصارخة من التحدىو الاستخفاف بالعواقب فان ذلك عمل خليق بالأبطال الذين تهون أرواحهم عليهم فى اداء رسالة مقدسة أو القيام بالفداء فى أى أمرٍ يكون اعز من الروح واحب من (المال و البنين) زينة الحياة الدنيا . ولم يكن الخطى واحداً من اولئك المغامرين الذين يخوضون الغمرات جريا وراء المال أو اشباعاً لرغبة المخاطرة فهو لم يملك من أسباب النزال و الجدال غير يراعة يجول بها فى المتون والهوامش وسواك يستاك به عقب الأكل وقبل النوم والصلوات ولاكان فى عمر فتىً بأوائل طموح الشباب واتساع الأمل قد يشطح به الى ركوب الدين مطية نحو تأسيس ملك دنيوى فانه بصرف النظر عن ان الفتوى فى حد ذاتها كانت هادمة للحلم بالدنيا فقد كانت سنوات مصاحبته للأمير أوصلته مرحلة الشخيوخة من حيث أن

صدارتـه لأمور الذين جاءت فى طور نضجه و اكتماله علماً و عمرا .

ايها القارئ !

لئن كانت (الحقيقـة) بحد ذاتها أشرف مطلوب يتحراه الضمير النظيف والعقل النير فان أحوالا كثيرة تلتبس بحيثيات واعتبارات مرموقة تبرر أوتستو جب ترك بعض الحقائق سكوتاً عنها وقد اباحت شرائع دنيوية للشاهد ان يمتنع عن بيان أشياء تعرضه للتهمة و جاوزت الشريعة الاسلامية فى بعض تطبيقاتها ذلك المدى بأن ضمنت ولاء (المؤلفة قلوبهم) بتخصيص نصيب لهم فى المغانم وهو تفريع استثنائى من أصول اساسية مقررة فى تحديد الحقوق والواجبات حتى ان الخليفة الثانى أبطل العمل به فى أيامه بعد ترسخ الاسلام وزوال الاسباب الداعية الى تطييب الخواطر . وانا من ركنى المتواضع سامحت نفسى فى السكوت اعواماً عن حقيقة خطيرة تتصل ببداية انبعاث التهمة الموجهـة الى الخـطى اكـراما منى لذكرى شخص أحترمه احتراماً مشوبا بكثير من اللوعة على معاناته لصنوف المكابدة من اول حيـاته حتى لحظة مماته غريباً شريداً ضنك العيش تتبعـه انفـاس الحـاسدين و تلوكه ألسنة لاترحم ولا تنصف ولاتخجل : ذلكم هو المرحوم السيد حسين حزنى المكريانى فى كامل جهاده من اجل الكرد بما كان فوق طاقته وطاقة احتماله على درب وعرمضن ما أتاح له لحظة راحة فما اظنه تبلغ بلقمة هنيئـة واحـدة او اضـطجـاعة قصيرة على حشية ناعمة منذ انفصاله من مسقط رأسه عبر حياته كلها التى اشبهت بتدحرج ضخرة مَن فوق المنحدر ظلت تتقلب و تتقلب حتى ثوت ببطن الضريح فى قعر وادى الموت . ولعل ان تكون لحظة مفارقته للدنيا هى ختـام رحلة الشقاء وبداية الراحة من العذاب فكأنه هو المقصود ببيت المتنبي :

كفى بذلك داءً ان ترى الموت شافيا
وحسب المنايا ان يكن أمانيا !

فانا مع هذا الكردى الشقى المخلص المتفانى بعواطفى كلها الى حد التحيز ، لذلك تجنبت فى تزكيتى للعلامة الخطى الاشارة ، ولو من بعـد ، الى أن تهمـة الخيانة انبعثت تلاحقه بعد نشر السيد المكريانى لمضامين بحثه فى أمراء سوران وعرض حيثيات الفتوى على النحو الذى اوقع الخطّى فى مأزق خطير فما ترامى الىناقط قبل ذلك ان أحداً من القائلين والكاتبين عزا الى الخطى نية مبيتة بالاساءة الى الامير و تقويض حكمه سواء كان ذلك من منطلق العقيدة الدينية أو بثمن من حطام الدنيا : اما العقيدة الدينية فالكلام فيها ينشعب على قدر اتصالها بمسألة الفتوى العقيدة الى جملة شعب نختصر فيها القول ما امكن جريا مع منطق المقالة ، فالعلماء الاعلام تميزوا عبر القرون ابتداءً من الخلاف فى الفتنة الكبرى اواخر خلافة الخليفة الثالث عثمان بن عفان حتى ايام كان لهم فيها كلام مطلوب حين طروء ظرف يعصى فيـه ثائـر أو يشـذ شاذ فيقف بوجه السلطة الشرعية [المزعومة فى كثير من الاحياء] تميزوا فى آرائهم بالتزام جانب مصـالح العامة ، ومنها بل فى مقدمتها رعاية جامعة المسلمين فاذا كان فى السلطة خللٌ فاضح وللثائر عذر واضح صعب عليهم الموقف لصعوبة التنبوء بما كان محتملا ان يؤول اليه أمر الثائر من صلاح أو فسـاد فربمـا اختلفـوا فى اجتهاداتهم بترجيح الجـانب الذى تتحقق به مصـالح المسلمين . ومما يزيد هذا الاعتبار وضوحاً انه اذا كان السلطان الشرعى نفسه يدعو الى أمر فيه مساس بركن من اركان العقيدة امتنع العلماء من طاعته الا من كان منهم على مثل رأيه كما حدث فى مسألة (خلق القرآن) فقد هلك فيها علماء كثيرون ثبتوا على مذهبهم فى قدم القرآن واوشك ان يهلك الامام احمد بن حنبل نفسه الذى سجن وعذب واهـين سنـين عدداً فصبـر على البلوى صبر الشهداء حتى انكشفت الغمة .. ولا نظنان طائفة من الطوائف أو طبقة من الطبقات فى أية أمة دفعت ثمن العقيدة كما دفعها الروحانيون ذوو العقيـدة الخالصة وتلك بديهية ينبع برهانها من ايمانهم بالغيب المقـدس في ملكو وفكرة الثواب والعقاب الأبديين ولا تنقض قولنا هذا بما [illegible] من وهمية الأفكار الغيبية كما انه لم ينتقض رأى العلمانـ[illegible] رجال الدين فى الغرب الواقع هو انـه ماضحى الرجـل [illegible] فى عامـه الامم تضحية خالصة من الطمع الدنيوي كما ضحى فى العقيدة الدينية ولولا ايمانه المطلق بصواب دينه لما ركب المهالك قبل الف سنة من اطراف الارض وعبر البحار ليطوف بالبيت أو يتمسح فى حجارة القدس . على اى حال ليس خطورة العقيدة موضع نقاش ، حتى ان الافكـار السيـاسية لاتصبح باعثاً على التضحية قبل أن تنقلب ايديولوجيا .

والعقائد عموماً عرضة لعوامل التغير و الضعف والقوة : وفى شرقنا الاسلامى لم يحصل الا فيما ندر أن ينفرد الدين بحكم الدنيا وظلت عامة علماء الدين بمعزلٍ عن الحكم ، لاسيما فى عقيدة الأشاعرة . وقل منهم من عاش موفوراً . و تراخىٰ رجوع السلاطين الى استفتاء علماء الدين فيما يطرأ من معتاد الأحداث بتعاقب القرون وتسرب القوانين الوضعية الى صنوف التعامل وقد وجدوا فى تنصيب القضاة الرسميين ما يغنيهم عن مراجعة العلماء خارج دائرة القضاء إلا فى اندر الأحوال . المنتظر ان تكون فتاوى القضاة محاذية لمصالح الدولة كما تكون شروح المنظرين الرسميين فى الدول العلمانية مجندة بالأساس لترويج وجهة النظر الرسمية وهم اطوع من القضاة فى مسايرة السلطة الزمنية لانتفاء الموانع «الغيبية الدينية» دون حرية التأويل فى القانون الزمنى من أجل تبرير مصلحة زمنية . ومن منظور هذه العموميات المألوفة التى انفرجت فيها احتمالات دخول الغايات الدنيوية فى مواقف القضاء الرسمى يكون وقوف الخطى الى جانب أمير راوندوز هو الأقرب الى الوقوع لأن القول بخلاف ذلك يجعل من الخطى سلفياً متحنفاً متمسكاً بالنصوص غير المؤولة متجاوزاً مصلحة راوندوز وبضمنها مصلحته الشخصية ومقامه كمرجع للفتوى فى سبيل المحافظة على مصلحة عامة المسلمين المتمثلة [على الورق] فى وحدة دولة الاسلام . ولكن ذلك كله معطل فى واقع الأمر فانه بصرف النظر عن صدور الفتوى وفاقاً لرغبة الأمير نزولا على حكم واقع قاهر لاخيار فيه فان الخطى نفسه كان له من الدراية بحكم الشرع وشروط الازعان لأمر سلطان المسلمين ما يجعله ارفع كثيراً من ومستوى الأغترار بظواهر التسميات والتمويهات فما كانت قباحات السلاطين ومخالفاتهم لظاهر امر الشرع وروحه خافية عليه ولقد بلغ توجس العلماء من الأحتكاك بالمعاملات التى تكون الدولة طرفاً فيها حداً مبالغاً فيه فما شاركوا فى أى شيء رسمى الا على سبيل الضرورة التى لاتدفع و وجدوا التبرير فقط فى الدعوة الى الامتثال لأمر السلطان بالمصلحة المتحققة منه وبالمهلكة التى تندفع به فاذا انتفت المصلحة و المهلكة قبعوا فى مساجدهم ومدارسهم منصرفين الى التدريس والتحصيل لا شأن لهم ؛ بالسلطان وحاكم الزمان . ومن بقايا هذا التحنف من علماء الدين و فقدان ثقتهم بنظافة الاجراآت الرسمية ان عامة الناس لاتستحل النكاح الا بعقد «شرعى» يتولاه «ملا» فى مسجده ولايولون اذن النكاح الصادر من القاضى الا مايولونه اى وثيقة اخرى حكومية تعفى صاحبها من المسؤولية المستقبلية مثل قوائم الماء والكهرباء . والركون الى ذريعة امتثال أمر السلطان فيما هو جلب مصلحة خالصة أو دفع شر مؤكد هو الأثر الصالح الوحيد المتبقى من نظافة الأمتثال الى أمر علي بن أبى طالب وعمر بن عبدالعزيز رحمة الله عليهما وعلى امثالهما ممن التزموا سكة الشريعة فى ازمانهم . ولم يتوسع العلماء فى تطبيق هذه القاعدة حتى تشمل حالات تبرير الشرو الظلم و لنا فى تأريخنا القريب جداً مثلان أذكر القراء بهما فان الذكرى تنفع المؤمنين فقد حدث بعد قصف المنطقة الكردية يوم ١٩٦١/٩/١١

أن طلبت حكومة عبدالكريم قاسم من علماء الدين فى كويسنجق مباركة هذا الاجراء وشاورونى فى ذلك فوجدت أن ضمائرهم ترفض التكليف الرسمى رفضاً قاطعاً دونما حاجة الى رأى يصدر منى ومن غيرى .. فسيقوا الى السجون والى الابعاد وقطع الرزق أشهراً ثقيلة عليهم ، ولفقت التهم الظالمة لبعضهم بما كان من شأنها تقريب الرقاب الى حبال المشنقة ... والمثل الثانى كان فى عهد عبدالسلام اواسط الستينات اذ اقام مناسبة دينية دعا اليها غالبية العلماء الأكراد مشفوعة بأنواع مغرية من الوعود أملاً فى كسب تأييدهم المعلن لموقفه من القضايا العامة لاسيما ماكان منها ذا صلة باوضاع المنطقة الكردية فما سمع كلمة تأييد واحدة فى كل ما ألقى من خطب حتى ان المرحوم الحاج ملا صالح المنسوب الى (كوزه پانكه) رفع بوجهه اصبع التحذير والنذير قائلاً : كل قطرة دم تراق فى هذا الوطن تكون انت المسؤول منها يوم القيامة .

ولعل من المفيد ان اعيد القول فى الفرق بين مواقف اهل الدين واهل الدنيا عند تساوى الاحوال ان اعدادا لاتحصى من مثقفى ١٩٦١ وحملة الشهادات وذوى الأنتماآت الايدلوجية السياسية الاكراد بادروا الى تأييد عبدالكريم على حين كان علماء كويسنجق يواجهون فى السجن مصيراً مجهولا . ولا اشك لحظة واحدة فى أن موقف العلماء كان مبنيا فى اساسه على تخريج دينى قاطع فى شجب التأييد فلقد كنت اعرف احادا منهم لايتشدد عند اصدار الفتوى فيختار لها ماوافق مزاجه من

آراء السلف فى مثل مسائل الطلاق و أنواع المعاملات اليومية ..

ففى رأيى ، يكون اختيار الخطى للصيغة التى اصدر بها فتواة متأتياً من اتباعه لحكم الضرورة فى اعتبار أمر السلطان واجب التنفيذ دفعاً لشرعظيم فلقد كان واضحاً ان الأمير ميال الى المهادنة والأخذ بالمصالحة ولانظن اسباب ذلك خافية على أحد حتى تخفى عَلَى الأمير . ويبهجني غاية البهجة أن أقول ان المرحوم المكريانى ذكر فى كتابه طرفاً من الظروف و الأحداث المرتبطة بالفتوى يلقى ضوءً كافيا على حيثياتها ليستبين منها الناظر المحايد مقدار مسؤولية الخطى بلا زيادة رغم ان الهجمة المكريانى وطريقة تناوله للمسألة تنضح بالعداء ونية التشهير .

ولنا ان نفهم ابتداءَ الظرف الملجئ الذى اصدر فيه الخطى الفتوى حين نقرأ فى كتاب المكريانى جملة المعارك الضارية الدموية التى سبقت احتشاد جيوش العثمانيين فى جوار راوندوز وفى كل منها كانت جيوش الأمير تقاتل جيوش سلطان المسلمين فاذا كان الوقوف بوجه جيوش السلطان سبباً للكفرو وقوع الطلاق وأن الخطى كان مؤمنا بذلك و متشدداً فيه فكيف حدث انه سكت أشهرا متطاولة اشتد فيها الكر والفر وتكررت هزيمة العثمانيين فلم يصدر فتواه رغم قيام الدواعى الشرعية لصدورها وإنما تريث متفرجا حتى اقتربت النار الآكلة من عرين الأسد ؟ ومما يزيد من وضوح دلالة سكوت الخطى على انه لم يقصد الأضرار بالأمير ان السلطان محمود (أصدر منشورا همايونيا باسم الخلافة الأسلامية موجها إلى كل من الملايحيى المزورى والملا محمد الخطى والملا عزرائيل الجزيرى ـ صفحة ٦٤ ـ ٦٥ من موجز تأريخ امراء سوران ، ترجمة محمد ملا كريم) فكان ذلك سانحة السوانح اثناء اشتداد المعارك بين جيوش السلطان والأمير لكى يخرج الخطى بفتواه اذا كان ناويا القيام بعمل فردى يقصد منه تثبيط همة الأمير ولافرق فى ذلك بين ان تكون النية صادرة من الخيانة المحضة أو من العقيدة الخالصة فالظرف السانح بالمنشور الهمايونى يمهد السبيل للنية الخبيثة والطيبة على حد سواء مع فارق واحد بين الحالتين هو ان الخيانة لاتكون جريئة الى حد المجاهرة الا فى حالة تراكم الحقد الدفين والثأر الكظيم الذى يجاوز كل الحدود المتصورة وذلك خيال فى خيال .

ومن حسنات المرحوم المكريانى فى كتابه (أمراء سوران) ذكره بشئ من التفصيل تتابع الأحداث و المعارك على الصورة التى ألجأت جيوش الامير السورانى الى التراجع نحو راوندوز استكمالاً للأهبة الضرورية فى الاصطدام الحاسم الذى كان منتظراً يأتى بعده احد احتمالين على الجانب الكردى : فاما الهلاك الذى لاقيام بعده لراوندوز واما الانتصار الذى يدفع الشر الماحق الى حين وفى ذلك فسحة الأمل فى مستقبل قد يأتى بالفرج والنجاح على نحو من الانحاء .

اقول هذا ليقينى ويقينك ان هزيمة الجيش العثمانى فى المعركة التى كانت منتظرة لم تكن تقضى على الدولة العثمانية فلقد هزمت فى حروب كبرى ولم تهلك ولكن الهزيمة هى على اى حال ان لم تكن بمقياس دولى واسع فبمقياس متناسب مع الأهبة القصوى المتخذة فى الجانبين ، ولكى يكون القارئ مطلعاً على التفاصيل ينبغى رجوعه الى الصفحة ٦٠ فما بعدها من كتاب المرحوم المكريانى ولا أحيله على المصادر التأريخية الأخرى لأن الفتوى التى كانت سبباً فى التشهير بالخطى جاءت فى سياق هذا الكتاب فما علمنا بوجود مصدر تأريخى سابق عليه ذهب الى وجود نية مبيتةٍ مأجورة أو غير مأجورة بتقصد الاساءة الى الأمير وحكومته .

ونتابع المرحوم المكريانى فيما كتب حول الأحداث ومنها موضوع الفتوى فنجده فى الصفحة ٦٦ من كتابه يقع فى شئ من الأضطراب وعدم الترافق مع الذات أساسه ـ فى رأيى ـ عدم انقياد الأحداث لميل الكاتب الى تغليظ مسؤولية الخطى فهو يقول بصدد معركة الزاب :

«وقد حارب الأكراد ببسالة منقطعة النظير حقا ويهاجمون كالنمور الهائجة ، الا ان العلماء وطلاب العلوم الدينية كانوا قد نخروا اساس الأمور لذلك فان الحرب مع الأتراك كانت عملا بلا. جدوى مادام الأمير لايعمل شيئا بدون ان يفتى له العلماء بذلك . وقد استمرت المدافع ... ولم ينقطع دويها فى الليل . اما مصطفى باشا الذى كان قد فكر فيما قبل فى التقدم الى الامام ، ولكنه اضطر للانسحاب تحت جنح الظلام فقد عبر النهر كيفما كان وولى هاربا نحو الموصل و وقعت غنائم ومعدات كثيرة فى ايدى الأكراد و قفلوا راجعين إلى حرير .»

فأىُّ نخر هذا الذى دب الى اساس الأمور بسبب علماء الدين اذا كان الجيش الكردى يقاتل كالنمور حتى يضطر

الخصم الى الفرار فى جنح الظلماء تاركا وراءه الغنائم والمعدات لقمة سائغة ودعماً رافداً للمقاتل الكردى ؟

ان واقع الأمر ينطق من ذاته ان الأمير فعل فى هذه المعركة كل شئ ممكن وانتصر فيها كما لم ينتصر قبلها فى معركة مع العثمانيين ويستطيع من يريد ان يتلاعب بالأحداث فيقول ان فتاوى بعض العلماء بضرورة مدافعة العثمانيين كانت من اسباب زيادة التفانى عند المقاتل الكردى ولكن ذلك عبث ينقضه ان الفتوى صدرت فيما بعد بعدم جواز محاربة السلطان فنحن فى غنى وفى مناعة من اصطناع التأويلات ونستشف الحقيقة حتى من خلال سطور المرحوم المكريانى نفسه بشئ من التروى و اعادة الترتيب حسب اقتضاء المنطق . فالمكريانى يقول انه بعد رجوع الجيش الكردى الى حرير و وصول مصطفى رشيد باشا فى هزيمته الى الموصل «بعث بأمر همايونى زائف الى الملا محمد الخطى مع رسالة محشوة بالآيات والأحاديث إلى الأمير الكبير بقصد خدعه ...»

وقبل الاسترسال فيما سنقرأه من كتاب المكريانى ينبغى التنبيه الى أمرين خطيرين لا يمكن اغفالهما . اولهما انه لم تكن تدعو حاجة الى تزييف أمرهمايونى الى الخطى بعد الذى علمناه من ان السلطان محمود اصدر منشوراً همايونيا باسم الخلافة الاسلامية الى كل من الملا يحيى المزورى والملا محمد الخطى والملا عزرائيل الجزيرى . وثانيهما ان مصطفى رشيد باشا لم يقصد خدع الأمير فان المكريانى نفسه يقول فيما بعد ان رشيد باشا حقق كل وعوده قبل أن يموت بشكل فجائى فليس فى الأمر خدعة انطلت على الأمير فبلعها بسذاجة .

ويمكن تلخيص الأمور التالية بالتتابع مما يقوله المكريانى بعد ذكره لرجوع الامير الى راوندوز :

أولا ـ سارع الملا الى نشر الفرمان المزور و ان الحرب ضد سلاطين آل عثمان تخل بالدين وبالعصمة الزوجية

ثانيا ـ ان الامير ـ احمد شقيق الأمير الكبير تخاصم مع الملا الخطى وخاطب الملأ لينضموا اليه فى محاربة العثمانيين أو الى الملا فوقف الضباط والجنود الى جانب احمد بيك وبقى عدد من طلاب الدين الى جانب الأمير الكبير والملا الخطى

ثالثا ـ عاد الامير الى راوندوز وجمع الجيوش وظل احمد بيك مع ثلاثة آلاف جندى فى حرير

رابعا ـ زحف مصطفى رشيد باشا من الموصل و حافظ على باشا والى بغداد كل منهما بقواته .. نحو منطقة اربيل و رواندوز .

خامساً ـ عندما توجه مصطفى رشيد باشا من عقرة الى راوندوز أرسل فرمانا همايونيا زائفاً باللغة العربية الى الأمير فيه الوعود والتأمينات

سادساً ـ بعد ورورد الفرمان جمع الأمير قادة جيشه ودعا الملا الخطى .. وقال القادة والجنود كلهم لن يكون ذهابك الى السلطان الا بعد موتنا جميعا .. ونهض الملا الخطى وألقى خطبة قال فيها بتكفير من يتمرد على السلطان وتحرم عليه زوجته فكان لها تأثيرها فى النفوس فسلم الأمير نفسه للاتراك

سابعاً ـ اقترب مصطفى رشيد باشا شيئا فشيئا حتى نصب خيامه فى سهل سوران وارسل رسالة الى الأمير واخرى الى الخطى بالوعود والتطمينات والايمان ان سيعطيه حكم سوران مجدداً ويجعله (مير ميران) مع رتبة الباشوية

ثامناً ـ قرر الملا الخطى ان يذهب الأمير للقاء مصطفى رشيد باشا بدون علم جيشه فخابره بذلك ..

تاسعاً ـ نصب الأمير اخاه الأمير احمد حاكما على راوندوز نائبا عنه . و ذهب بصحبة الخطى وعدد من الفرسان الى معسكر القائد العثمانى فاستقبل بحرارة .. وقال للملا الخطى حالفا بشرفه انه سيعيد الأمير معززا حاكما على مملكته

عاشرا ـ استصدر الباشا للأمير عفوا من السلطان محمود وحصل له على رتبة (مير ميران) و فرمان الباشوية واخذ الاذن له بالعودة الى راوندوز .

حادى عشر ـ مات مصطفى رشيد باشا ، نسوء الحظ ، فى تلك الايام وكان على رضا باشا والى بغداد من خصوم مصطفى رشيد باشا الالداء فسارع الى اخبار الاستانة بان عودة الأمير الى راوندوز تؤدى الى ضياع العراق ..

ثانى عشر ـ كان الأمير غادر الاستانة الى طربزون فأصدر الباب العالى الأمر الى ولاة المدن بالقبض عليه فأعدم ليلا فى طربزون .

ان نظرة عابرة بشئ من التدقيق تستبين انه لايمكن ان تكون الاحداث تسلسلت على النحو المذكور أعلاه ففيها تقديم

وتـأخير لايخفى على أحد و فيها غموض أيضاً فى أمرين لهما خطورتهمـا : الأول منهمـا ان رجوع الأمير الى راوندوز بعد انتصـاره فى معركة الزاب وتراجع مصطفى رضا الى الموصل لاتفسير له فيما ينقله لنا المكريانى من حيثياته ، حتى إنه لم يحاول تبريره بما يجعله يتوافق ولو بشكل ظاهرى مع قناعته الشخصيـة عن سبيـل التـذرع بالفرامين الحقيقية والمزيفة المذكورة فى كتابة المنشور الهمايونى الصادر من السلطان محمود باسم الخلافة الاسلامية كان سابقاً على معركة الزاب فلا يصح اتخاذه سبباً لوهن العزائم الكردية التى انتصرت كما يقـول المـرحـوم المكـريانى انتصاراً باهراً مصحوباً بالغنائم الكثـيرة. والأمر الهمايونى الزائف الذى بعثه مصطفى رشيد باشا الى الخطى مع رسالة محشوة بالآيات الى الامير كان بعد رجـوع الامـير الى راوندوز فلا دخل له فى تصميم الأمير على الرجـوع . فمـا عسى أن يكـون السبب الذى حمله على هذا التصميم غير المنتظر ؟ اننا لانملك من الحقائق المتصلة بهذا الأمر الخطير ما نطمئن به الى تفسيره على نحو مقنع ويزيد من صعـوبة الاقتناع ان الأمير رجع الى راوندوز وهو مصمم على القتال بدليل (جمع الجيوش من كل حدب وصوب ـ صفحة ٦٧ من كتاب امراء سوران) . ان تخليه عن (العمق الستراتيجى) المتمثل فى المساحات الشاسعة للكر والفر و ركونه الى التجمع فى بقعة ضيقة يضيق فيها مجال الخيارات حتى تكاد تنحصر فى خيارين لاثالث لهما : فأما الثبات بمافيه من احتمال الفناء وإما الفرار الى مصير لايمكن التنبؤ به ، هذا التخلى سؤال قائم بلا جواب عنـدى وغـايـة الامكـان فى الجواب عليه بعد كثير من التسامح مع النفس هى تفضيله لسياسة التمركز على التشعث بأمل الوصول الى تفاهم مع السلطان بعد استفراغ الجهد فى تقريب مسافة الخلف بين الجانبين . وربما جاز إضافة سبب آخر الى ماتقدم هو علمه بتوجه حافظ على باشا ، والى بغداد ، مصحوبا بجيش كبير الى أربيل إسناداً لجيش مصطفى رضا باشـا . على ان هذا السبب يدخـل فى مجمـل قدرة السلطان العثمانى على دعم قائده المختار مطفى رضا باشا فهو جزء من سبب أكبـر مع ملاحـظة مركز أربيل الستراتيجى فى التحكم الحاسم بأية معركة يخوضها الأمير فى كل المساحات الواقعة الى غربها ..

خير لنا ان نغادر هذا السؤال حيث هو من غموض الطلب رغم انـه لاينسجم مع سيـاق الأحداث المستعرضه فى كتاب المرحوم المكريانى ولكنه لا يتنافى مع السياق الذى يتهيأ ذاتيا من اعادة ترتيب الأحداث المذكورة بشكل مضطرب فى الكتاب المذكور فكما ان الخلل فى قول من يقول قد صمنا رمضان بعد الانتهـاء من مراسيم عيـد الفـطر ، هذا الخلل يزول بتأخير مراسيم العيد الى مابعد شهر رمضان فكذلك يحصل الانسجام التام بين اجزاء رواية المرحوم المكريانى اذا رتبت على الصورة التالية :

أولاً ـ صدر الفرمان الهمايونى الى ملا يحيى و الخطى والملا عزرائيل دون ان يكون له أثر محسوس فى موقف الجانب الكردى بدليل الحماس الذى شاهدناه منه فى معركة الزاب وأخذ الأمير أهبة الحرب بعد تلك المعركة .

وعلى قدر علمي لم تصدر فتوى من أى واحد من هؤلاء العلماء استجابة لذلك الفرمان وقد خلا كتاب المكريانى من الاشارة الى شئ من ذلك .

ثانياً ـ قرر الأمير العودة بعد معركة الزاب الى راوندوز لسبب غير واضح ولا مانع هنا من قبول احتمال منطقى بأن يكـون مصـطفى رضا باشا قد فاتح الأمير بالوعود والأيمان لحمله على ترك المنازلة عبر مراسلات لم تنته الى نتيجة حاسمة قبل معركة الزاب فتكون هذه الوعود دخلت فى حسابات الأمير باتجـاه المـوادعـة . ويلاحظ هنا ان معارك الأمير مع الأمراء الأكراد أو المتمردين عليه فيما سبق من السنين لم تكن تحمل معنى مباشراً بالمواجهة مع السلطان فالموقف فى معركة الزاب وما اعقبها من أحوال التهيؤ والتربص ذو دلالة خاصة ذات أبعاد سيـاسية عميقة لم تكن موجودة من قبل فليس مستغربا أن يتفـادى الأمير مواقف حاسمة فى المواجهة فيكون رجوعه الى راوندوز داخلاً فى معنى تجنب الحسم مع جيوش السلطان . ولايفيد هنا نقد تصرفات الأمراء الأكراد ومنهم أمير راواندوز فى استهـانتهم بوجود سلطان عثمانى ذى حول وطول على مدى سنـين استهلكـوهـا فى مشاجراتهم المهلكة فقد سبق السيف العـزل و ان الواقع الذى تجاهلوه أثبت وجوده فى هذه الأيام الحالكة وصار فى باب المستحيل على الأمير أن يتملص من حكمه . ولقـد عزالنصير ولم تبدر من شاه ايران بادرة معونة بل ان

البقايا من الامارات الكردية لم تلتفت الى المحنة الأخذة بالمخانق وان الدائرة ستدور على الجميع ..

ثالثاً ـ توجهت الجيوش العثمانية نحو راوندوز وبعث مصطفى رضا باشا بالأمر الهمايونى (الزائف !) الى الملا الخطى مع رسالة الى الأمير محشوةً بالايات والأحاديث والوعود والأيمان المغلظة .. فكان من اثارهما ان الرأى فى الجانب الكردى تشعب الى اثنين : مال الأمير الى المصالحة على أنها فى أسوء الأحتمال أخف المكروهين بين الحرب وبين الركون الى وعود وتأمينات مصطفى رضا باشا ، وقد كان من مرجحات جانب المصالحة تنصيب اخيه احمد باشا وكيلا عنه خلال سفره إلى استنبول (كما قد حدث فى واقع الأمر) . والرأى الثانى وقد مثله وجسده موقف احمد باشا فى اول الأمر برفض ذهاب الأمير الى استنبول ، فلما وضع الرأيان فى الامتحان كان الجيش الى جانب احمد باشا وبقى الأمير مع الخطى يمثلان جانب المصالحة .. ويتفق قول المكريانى فى تعارض موقفى احمد باشا والخطى فى رفض المصالحة من قبولها مع جزء من الأغنية الكردية من نوع (لاووك) الذى استشهد به الاستاذ عبدالفتاح على يحيى فى القسم الثالث من مقاله «الهجوم العثمانى على كردستان وسقوط امارة سوران» المنشور فى العدد ٥٤ لمجلة كاروان ، نيسان ١٩٨٧ ، ترجمه الى العربية فى الصفحة ١٤٣ من المجلة المذكورة حيث يقول ناقلاً من الاغنية : ان الخطى عقد مؤتمره ولايتراجع عن اقواله .. ويضيف ان الاغنية تستمر فتقول انه بعد استسلام الأمير اخذ الناس ومن بينهم الملا الخطى يدعون من الله ويتشفعون بالشيخ عبدالقادر الكيلانى ان يعيد الأمير سالماً . ولكن يلاحظ ان الأغنية فى قسمها المنشور بالعدد المذكور لاتتطرق الى توافق رأى الأمير الكبير مع الملا الخطى . ويلاحظ فيها أيضاً أنها لاتمس الخطى بكلمة نابية

رابعاً ـ حصل بعد الخلاف توافق فى الرأى بين الأمير الكبير و اخيه احمد باشا فى قبول عروض مصطفى رضا باشا رغم أن المكريانى لايقول ذلك صراحة ولكنه مفهوم من دواعى الأحوال ودلالات الاحداث فان الامير الكبير حسب قول المكريانى نفسه اناب أخاه احمد باشا منابه أولاً ثم ذهب مع الخطى الى معسكر مصطفى رضا باشا لانه لايعقل أن تتم الأنابة دون علم الناس وقبول احمد باشا لها لأن ذلك عبث صبيانى لا جدوى منه بل انه أقل من العبث ومن جنون المأفون. اما ان يكون احمد باشا بقى فى راوندوز أو حيثما كان فى قيادة جيشه ولم يصاحب الامير الكبير فى دخول معسكر مصطفى رضا باشا فقد كان ذلك مفهوماً و واجباً من باب الأخذ بالأحوط من احتمالات الخيانة أو المفاجأة . وسواء كان موقف احمد باشا النهائى فى قبول المصالحة مبنيا على القناعة أو نتيجة الأضطرار ، فانه من الواضح رضوخه للأمر الواقع وتسليمه بما استقر عليه رأى الأمير الكبير فى موادعة السطان : وبغيره لم يكن أمامه الا التمرد [فى أسوأ الاحتمال] أو رفض نيابته عن أخيه [فى احسن احتمال للاباء] . اما التمرد فمن السهل على المؤرخ المنصف أن يعفيه منه لأنه شر محض وأفدح ضرراً من المصالحة . واما رفض النيابة فهو شئ مقبول بل مطلوب منه فيما لوبقى على موقفه الأول القاطع بترجيح المحاربة ، وكانت له مندوحة من قبول النيابة بوجود اخوة آخرين سواه يمكن انابتهم فلا خلل يحصل باعتزاله حكومة دخلت فى الصلح رغم رفضه له وخلافاً لرأى رآه فى اتجاه معاكس فيكون قبوله للنيابة مرجحاً لاقتناعه آخر الأمر بما فعل الأمير ولا اقول انه كان مستبشراً بذلك فالموقف المهادن كله كان وليد الأضطرار .

هذا مايفهم بلا قلق من رواية المرحوم المكريانى المشوبة بشى من التقديم والتأخير وبحبس اللسان فيما يفيد الخطى و اطلاقة فيما يدينه ، وهو موافق للرواية التى كانت شائعة حتى ظهور كتابة المكريانى ومصدق بشهادة عبدالله مخلص بك حفيد رسول باشا ومنسجم مع تصرف الأمير الكبير فى دلالته الملحوظة على ثقته بوعود مصطفى رضا باشا التى تحققت بتفاصيلها قبل موته المفاجئ : والواقع هو ان الفكر يحتار فى مآتى هذا الحرص المبالغ فيه من جانب مصطفى باشا على تنفيذ كل ماوعد به الامير الكبير ! وقد يشتط الخيال حتى يذهب الى احتمال ان يكون موت مصطفى باشا مدبراً من السطان نفسه تسهيلاً لاغتيال الأمير الكبير ولكن ترك راوندوز حتى يتعاقب على أمرها ثلاثة من أخوة الأمير بلا معارضة من الأستانة يفند هذا الأحتمال فقد بقيت الأمارة فى حكم كل من الأخوة احمد باشا و سليمان باشاو رسول باشا متعاقبين حتى سنة ١٢٧٢ اى حوالى عشرين سنة بعد اغتيال الأمير الكبير .